

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة – نيويورك

الدورة الحادية والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة

السيد جمعة فارس
عضو وفد ليبيا لدى الأمم المتحدة

في مناقشة مواضيعية للجنة الأولى
حول "أسلحة الدمار الشامل الأخرى"
نيويورك في 2016/10/18

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

بداية أعبّر عن تأييدنا للبيانات الملقاة باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية، وأود بصفتي الوطنية أن أدلي بالنقاط التالية:

1. أن هناك هيئة وطنية تقوم بمتابعة تنفيذ إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في ليبيا وهي تحت مسمى الهيئة الوطنية لإتفاقية الأسلحة الكيميائية.
2. أن ليبيا قد أعلنت عن قرار التخلص من جميع مكوّنات ترسانتها الكيميائية، ما ترتب عليه وفقا لأحكام الإتفاقية الإلتزام بتدمير كل ما أعلنت عنه فى ذلك الوقت.
3. خلال شهر أكتوبر 2010، كانت قد انطلقت أنشطة التخلص الأولية من غاز الخردل الكبريتي، غير أن هذه الأنشطة سرعان ما توقّفت بسبب خلل فني بمنظومة التخلص، إلا أنها أُستؤنفت مجريات التعاطي مع الملف بحلول سنة 2012.
4. تم وضع برنامج وطني شامل للتخلص من جميع مفردات المخزون الكيميائي في ليبيا، وقد انبثقت عن هذا البرنامج الخطة الوطنية ذات الصلة، المشتملة على تراتبية وآلية تنفيذ مجريات التدمير والجدول الزمني لذلك، مع إعطاء أولوية قصوى لمواد الفئة الاولى لخطورتها، على أن يتم تنفيذ هذا العمل بمراعاة المعايير الوطنية وباستخدام الطرق التقنية المناسبة وبما يتلاءم مع الإعتبارات البيئية ومبادئ السلامة العامة. وهو ما تم بتواصل مع الأمانة الفنية للمنظمة.
5. تمكنت ليبيا مع حلول شهر مايو من عام 2013 من تدمير مخزون الخردل الكبريتي السائب المعبأ في صهاريج منقولة، وقد أنجز هذا العمل على أكمل وجه وقام مفتشو المنظمة بالتحقق من ذلك.
6. خلال عام 2014 حقّقت ليبيا نجاحاً معتبراً تمثّل في تدمير الذخائر والقنابل الكيميائية المليئة بغاز الخردل، مستفيدة من الدعم اللوجستي والمساندة الفنية المقدمة من دول أطراف في الإتفاقية. وقد أعلن على إثر ذلك رسميا في ليبيا وعلى نطاق دولي أن الأراضي الليبية قد خالية تماما من أي وجود لأي شكل

من أشكال الأسلحة الكيميائية القابلة للإستخدام. وقد أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك بحلول مايو من العام 2014.

7. عقب ذلك عكفت ليبيا على التعامل مع السلائف، والتي تندرج في جداول الإتفاقية كمواد مصنفة ضمن الفئة 2، باعتبارها مزدوجة الإستخدام، ويتعين تدميرها لارتباطها بتصنيع بعض أصناف الأسلحة الكيميائية، وبذلك فقد تمكنا من قطع أشواط طويلة على صعيد إتلاف أنواع من السلائف الكيميائية. إلا أنه بسبب عدم توفر التكنولوجيا المناسبة التي يُمكن أن يُستعان بها في تدمير ما تبقى من مواد، فضلا عن الأخطار البيئية التي تشكلها هذه المواد على السلامة العامة وأيضا بسبب الأوضاع الأمنية الإستثنائية في ليبيا منذ بداية عام 2016، تعذر سبل المضي قدما في برنامج التخلص والوفاء بالأجل المحدد لتدمير ما تبقى. وتحسبا لأي تطورات لا تُحمد عقبائها قد تُفضي إلى المساس بالمخزون، وهو ما من شأنه أن يهدد السلامة والأمن المحلي والأقليمي، سارعت الجهات المختصة باتخاذ تدابير استباقية للحيلولة دون نشوء هذه التداعيات المحتملة وطلبت مساعدة المجتمع الدولي، الذي استجاب بمقتضى قرار مجلس الامن الذي افضى إلى مساعدة ليبيا فنيا ولوجستيا، بموجب شراكة دولية داعمة، للتخلص من بقايا السلائف الكيميائية من الفئة الثانية، وذلك من خلال السماح بنقل المخزون المتبقي لديها وترحيله عن طريق البحر إلى خارج أراضيها للتخلص منها وفقا للمعايير المعتمدة دوليا في إتلاف النفايات الكيميائية وحسب اجراءات التحقق المتبعة في مواد الاتفاقية وبوجود مراقبين عن السلطات الليبية.

8. تمت بكل أمن وسلام بتاريخ 27 أغسطس 2016، عمليات تحميل شحنات السلائف الكيميائية المقدرة بحوالي 500 طن، وترحيلها إلى خارج ليبيا وفقا للخطة الموضوعية، وتحت إشراف الهيئة الوطنية الليبية ومشاركة وحدات الأمن والسلامة المكلفة.

9. وبتاريخ 6 سبتمبر وصلت السلائف الى ميناء بريمن بألمانيا على متن الباخرة الدنماركية المخصصة، وتم الانتهاء من نقلها الى مرفق التخلص بمدينة مونستر، وأخذ عينات منها بتاريخ 8 سبتمبر بحضور مفتشي المنظمة ومراقبين عن الجانب الليبي.
10. أخيراً أود الإشارة إلى أن عملية تخطيط وتنفيذ جميع الأعمال المتعلقة بأنشطة التخلص تمت بمهنية عالية ومن قبل خبراء وفنيين وطنيين ودوليين.

شكراً السيد الرئيس